

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثامن عشر

جنيف، 16-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

طلب تمديد الموعد النهائي لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية*

موجز تنفيذي

مقدم من جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 1- إن تاريخ النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد نيلها الاستقلال، التي نشبت في السنوات من 1960 إلى 1964، ومن 1975 إلى 1977، و1996 و1997، ومن 1998 إلى 2002، يشهد على الاستخدام المؤكد للألغام المضادة للأفراد من جانب الجهات الفاعلة المعنية.
- 2- وبعد عشر سنوات من التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، حصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة، على تمديد مؤقت مدته 26 شهراً لتوضيح حالة التلوث، ومن جهة أخرى، على تمديد في حد ذاته مدته 6 سنوات لتنظيف المناطق الخطرة في بلد يضم 25 مقاطعة بالإضافة إلى العاصمة كينشاسا و145 إقليمياً وأكثر من 1 200 كيان إقليمياً لامركزي على مساحة قدرها 2 345 410 كيلومترات مربعة.
- 3- وهذا التلوث الذي تسبب في أكثر من 2 789 ضحية لم تُحَدِّد هويتهم حتى الآن، جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية تلتزم التزاماً راسخاً بالقضاء على هذه الظاهرة منذ التصديق على الاتفاقية. ولما كان التحدي هائلاً بعد مواجهة صعوبات متعددة يجب التغلب عليها، تعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية الوفاء بالالتزامات التعاهدية بدعم من المجتمع الدولي، لا سيما في هذا الوقت الذي تصبو فيه إلى القضاء على خطر الألغام المضادة للأفراد.

* أُنقِط على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.



ما هي الحالة الراهنة للعمل المنجز في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

- 4- اتسم التحدي الذي يسبق تمديد المدة بموجب المادة 5 بترشيد قاعدة البيانات الوطنية التي تبين 130 منطقة خطرة تمثل مساحة قدرها 1,8 مليون متر مربع اكتشفت خلال المسح الوطني للتلوث بالألغام والذخائر الصغيرة، الذي أجري في مجموع الإقليم الوطني وكذلك في إقليمي أرو ودونغو، الواقعين على التوالي في مقاطعتي إيتوري وأولي العليا، اللذين لم يتم مسحهما نتيجة لانعدام الأمن.
- 5- وكذلك، أُدخلت تحسينات كبيرة على التنسيق الوطني، تحت الإشراف الفعال للسلطة الوطنية، ممثلة في المركز الكونغولي لمكافحة الألغام، من خلال إنشاء أدوات هامة لإدارة البرنامج وتعزيز قدرات هيئات إدارة الجودة والاعتماد.
- 6- وهذا هو السياق الذي حصلت فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية على تمديد مدته ست سنوات اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2015. ومنذ ذلك الحين، وُضع تخطيط واضح، من خلال خطة استراتيجية وطنية وخطة عمل متعددة السنوات، مما مكن مشغلي إزالة الألغام، بما في ذلك العناصر المنتدبة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة دان تشيرش إيد، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، ورابطة أفريقيا لمكافحة الألغام، وشركة ميشيم، ومبادرة التنمية، من العمل على تطهير المناطق الملوثة والنجاح في إلغاء 119 منطقة مساحتها حوالي 1,7 مليون متر مربع من قائمة 130 منطقة أسفر عنها المسح الوطني. وكانت المناطق الـ 119 تقع في مقاطعات أولي السفلى (2)، وإكواتور (6)، وكاتانغا العليا (2)، وإيتوري (4)، وكاساي (13)، ولولايا (5)، ومانيمبا (10)، وأوبانغي الشمالية (7)، وأوبانغي الجنوبية (6)، وكيفو الجنوبية (4)، وتنجانيقا (25)، وتشوبو (20)، وتشووبا (15).
- 7- ومن ناحية أخرى، تم اكتشاف 42 منطقة ملغومة جديدة تبلغ مساحتها 576 971,7 متراً مربعاً في مقاطعات أولي السفلى (3)، وإيتوري (4)، وكاساي (1)، ومانيمبا (7)، وكيفو الشمالية (1)، وأوبانغي الشمالية (9)، وكيفو الجنوبية (1)، وأوبانغي الجنوبية (2)، وتنجانيقا (4)، وتشوبو (10). وتم تطهير 20 منطقة من هذه المناطق.
- 8- ومنذ المسح الوطني حتى الآن، تم اكتشاف 172 منطقة ملغومة وتطهير 139 منطقة عن طريق إزالة الألغام يدوياً. ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً 33 منطقة ملغومة تبلغ مساحتها 128 841,7 متراً مربعاً.

الظروف التي حالت دون الامتثال عن طريق احترام مهلة ست سنوات

- 9- تتمثل الأسباب التي حالت دون وفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها بموجب المعاهدة في غضون مهلة الست سنوات الموافق عليها والمحدد موعد انتهائها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 فيما يلي:

- '1' عدم توفر أو عدم وجود خرائط لعمليات زرع الألغام؛
- '2' انعدام الأمن وتكرار النزاعات المسلحة، وخاصة تكاثر الجماعات المسلحة وظهور الحركة الإرهابية "القوى الديمقراطية المتحالفة - مدينة التوحيد والموحدين" المعلن أنها فرع لتنظيم الدولة الإسلامية في وسط أفريقيا؛
- '3' اتساع وتشعب طبيعة البلد: عدم إمكانية الوصول، والغطاء النباتي، وسوء حالة الهياكل الأساسية الطرقية، والتقلبات المناخية، وما إلى ذلك؛

- '4' ترتيب الأولويات في مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية والأمنية الأخرى في البلد؛
- '5' انخفاض كبير في التمويل؛
- '6' خفض عدد مشغلي إزالة الألغام؛
- '7' ظهور الأوبئة المختلفة مثل إيولا في إكواتور وإيتوري وكيفو الشمالية، فضلاً عن جائحة فيروس كورونا التي جاءت لتشمل عمليات مكافحة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما هي المدة الزمنية المقترحة للتمديد وما هي الأسباب؟

10- تلتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية بتمديد مدته 18 شهراً، أي من 1 كانون الثاني/يناير 2021، وهو الموعد المقرر لانتهاء التمديد السابق، إلى 1 تموز/يوليه 2022، على افتراض أن الضرورات الصحية المتعلقة بكوفيد-19 ستُرفع قبل بدء هذا التمديد. ويُقدّم هذا الطلب للأسباب التالية:

- '1' السعي إلى جمع الموارد المالية اللازمة لتطهير المناطق المتبقية البالغ عددها 33 منطقة التي تبلغ مساحتها 128 841,7 متراً مربعاً؛
- '2' البحث عن الوسائل التقنية والمالية التي من شأنها أن تمكن البلد من إنجاز عمليات المسح في إقليمي أرو ودونغو، الواقعين على التوالي في مقاطعتي إيتوري وأوبلي العليا، فضلاً عن عملية إزالة الألغام في حد ذاتها؛
- '3' تتبع تطور الحالة الأمنية (تعتمد عملية إزالة الألغام في بعض المناطق على تطور عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة)؛
- '4' إدارة الحالة المرتبطة بالغطاء النباتي وبوتيرة المناخ الذي يتغير بشكل لا يمكن التنبؤ به مع سقوط أمطار وحدوث فيضانات لا تسمح بالحفاظ على وتيرة موحدة لإزالة الألغام.
- 11- واستناداً إلى تاريخ إزالة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي، من وجهة النظر العملية، ومع مراعاة نفس مستوى القدرات (نفس المشغلين، ولكن مع زيادة عدد الأفرقة والحفاظ على معدل العمل المعجل ودون توقف) وتوافر الموارد، توقُّع حوالي 12 شهراً كاملاً، فيما عدا وقت الانتشار ومخاطر أوضاع البنية التحتية الطرقية.

ما هي الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد؟

- 12- هناك آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة، لا سيما في مقاطعات إيتوري (إقليمي أرو ودونغو)، وكاساي (إقليم تشيكابا)، وكيفو الشمالية (إقليم بيني)، وأوبانغي الشمالية (إقليمي موبايي - مبونغو وياكوما)، ومانيمبا (إقليم لوبوتو)، وكيفو الجنوبية (إقليمي فيزي وشابوندا)، وتشوابا (إقليم إيكيللا)، وتشوبو (إقليم أوبوندو)، وتنجانيقا (أقاليم موبا وكاليمي وكابالو).
- 13- ويتسبب وجود الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحد من الاكتفاء الذاتي الغذائي ومن الناتج المحلي الإجمالي في البلد. وبالتالي، يساهم ذلك في زيادة الفقر والبؤس بين السكان في المجتمعات المحلية المتضررة.

14- وتأخذ دراسة أثر الألغام في الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون يومياً تحت تهديد التلوث بالألغام المضادة للأفراد المشتبه فيه أو المثبت في بيئتهم المباشرة، الذي يقف حاجزاً دون وصولهم إلى الزراعة والمنازل والطرق والممرات.

15- ويجب إضافة اللاجئيين والمشردين إلى هذا العدد من الأشخاص. وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالشراكة مع مفوضية اللاجئين، معالجة مسألة عودة اللاجئين الكونغوليين الذين لا يزالون في أوغندا وأنغولا وتنزانيا وزامبيا وبوروندي وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي، وبلدان أخرى. وينطبق نفس الشيء على المسألة الشائكة المتعلقة بالعدد الكبير من المشردين داخلياً الموزعين عبر الإقليم الوطني والمترشحين بشدة في شرق البلد وفي كاساي.

16- وعلاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن 2 797 ضحية من ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لم يتلقوا قط مساعدة كافية، على الرغم من تحديد هوية معظمهم في جميع أنحاء البلد. وغني عن القول إن المصير سيظل قائماً بالنسبة لمعالي هؤلاء الضحايا ومعالي الضحايا الذين لم يتم تحديد هويتهم بعد بسبب استحالة الوصول إلى بعض المناطق وضخامة البلد.

ما هي خطة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد المطلوبة؟

17- من وجهة النظر التشغيلية، ستركز جمهورية الكونغو الديمقراطية أولاً على عمليات المسح التقني وإزالة الألغام من المناطق الـ 33 المتبقية الملوثة بالألغام المضادة للأفراد. وستوضع خطة تشغيلية مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2021-2025 المتوقع وضعها قبل الموعد المقرر لبدء تنفيذ فترة التمديد المطلوبة.

18- وسيراعي هذا الجدول الزمني للعمل أولويات البلد الموجهة نحو تحرير المناطق السكنية والزراعية، ومناطق إصلاح الهياكل الأساسية الطرقية، ومناطق عودة اللاجئين ومشردي الحرب.

19- وتعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز نفس القدرة التشغيلية للمنظمات المقيمة في البلد إلى جانب تعزيز قدرات مزيلي الألغام في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية المنتدبين من سلاح المهندسين من أجل إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

20- وبالتصدي للمناطق الأكبر مساحة والأكثر تعقيداً وفقاً للأولويات المذكورة أعلاه، تتوقع خطتنا التشغيلية إسقاطات شهرية تتغير أرقامها من حيث المساحات والأموال بطريقة متناقصة.

21- وخلال فترة التمديد، يعتزم المركز الكونغولي لمكافحة الألغام تحسين نظام التنسيق بأكمله من خلال تحديث المعايير الوطنية، وتعزيز إدارة الجودة (ضمان الجودة ومراقبتها)، وإدارة المعلومات. وسيعمل المركز، بالتعاون وثيق مع جميع المشغلين، على تعزيز قدرات موظفيه في جميع الركائز، ولا سيما في مجال إدارة التلوث المتبقي والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

22- وستكون مشاركة المرأة في هذه العملية ضرورية لأنها من بين الضحايا الرئيسيين لهذه الأجهزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما هي الوسائل المالية والتقنية المتاحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد المطلوبة؟

23- من وجهة النظر المالية، تصل احتياجات جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه الفترة إلى حوالي 3 ملايين دولار أمريكي، أي 1 868 204,65 دولارات لإزالة الألغام من 33 منطقة ملغومة

- مساحتها 128 841,7 متراً مربعاً و568 270 دولاراً لإنهاء عملية المسح وإزالة الألغام من منطقتي دونغو وأرو، الواقعتين على التوالي في مقاطعتي إيتوري وأويل العليا.
- 24- وتقدر تكلفة أنشطة التوعية بمخاطر الألغام طوال فترة التمديد بمبلغ 880 000 دولار.
- 25- وقد التزمت الحكومة الكونغولية بتخصيص حوالي 564 221 دولاراً أمريكياً من ميزانيتها لتغطية نفقات تشغيل البرنامج، خاصة أنشطة التنسيق.
- 26- وفي الواقع، تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحصول على حوالي 3,4 مليون دولار لإنجاز المهمة في غضون المهلة المحددة.
- 27- وفيما يتعلق بالوسائل التقنية، من المقرر، فيما يخص عمليات التطهير المقبلة، القيام أساساً بأنشطة إزالة الألغام يدوياً التي يجب أن تكون مصحوبة بأنشطة للتوعية بالمخاطر، وذلك وفقاً للإجراءات 28 و29 من خطة عمل أوسلو.
- 28- وعلى هذا المستوى، تستفيد جمهورية الكونغو الديمقراطية من خدمات المشغلين الدوليين والوطنيين الذين يرغبون في الحفاظ على قدراتهم التقنية الحالية مع أفرة يدوية نفي جزئياً بالتقديرات المذكورة أعلاه.
- 29- وسيعزز الجزء اليدوي بإعادة تدوير خمسة إلى ستة أفرة من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية الذين أثبتوا بالفعل خدماتهم ضمن أفرة المشغلين الدوليين. وبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة، يعتبر التدريب واقتناء وسائل تقنية إضافية أمراً أساسياً لإدارة الأنشطة المتصلة بفترة التمديد هذه إدارة تتسم بالفعالية والكفاءة.